جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العدد واحد الاربعون
الجزء الثاني / آب / ٢٠٢٠

الأبعاد العالمية والإقليمية للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 (فيروس كورونا المستجد)

د. بلغنامي نجاة وسيلة [١] د. نشأت ادوارد نشأت [٢]

١ رئيسة قسم علوم التسيير بمعهد كلية علوم التسيير العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية المركز الجامعي علي كافي تندوف الجزائر

٢ وكيل معهد. العبور. العالي للإدارة. والحاسبات ونظم المعلومات – مصر .
المركز الجامعي علي كافي تندوف الجزائر
معهد. العبور. العالي للإدارة. والحاسبات ونظم المعلومات – مصر .
Email :wacila20006@hotmail.fr

الملخص:

في ظل ازمة كوفيد 19 الذي أثارها الوباء و الذي تسبب في إحداث شلل عالمي ،ألقى بأضراره على كل الدول في مختلف القطاعات الاستراتيجية لاسيما الصحية ، الاجتماعية و الاقتصادية نتيجة التدابير الاحترازية التي فرضتها إجراءات الحجر الصحي ، في هذا الصدد نحاول من خلال هذه الورقة البحثية ابراز واقع تأثير انتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي و الاقليمي للدول في ظل تراجع القيم السوقية لأسهم الشركات و أسعار النفط التي انخفضت الى اقل من 20 دولار أمريكي . ثم تسليط الضوء على اتجاه موازين القوى والعلاقات الدولية بعد تحول بؤرة الفيروس من الصين التي تعد محركاً فعالاً في خطوط التوريد والإمداد العالمي من مصدرا للفيروس الى الوم أ .
في الأخير نعرج على الانعكاسات المالية و المساعدات الدولية المقدمة للتخفيف من وطأة الكارثة خاصة على الدول الإفريقية .

Abstract:

caused the creation of a global paralysis that affected all countries in various strategic sectors, especially health, social and economic as a result of the precautionary measures imposed by the quarantine measures, in this regard we are trying through this research paper to highlight the reality of the impact of the spread The virus is on the global and regional economies of countries in light of the declining market values of corporate stocks and the price of oil, which has fallen to less than 20 US dollars. Then highlighting the direction of the balance of power and international relations after the focus of the virus shifted from China, which is an effective engine in the global supply and supply lines from a source of the virus to Aum. Finally, we review the financial repercussions and international aid provided to alleviate the impact of the disaster, especially on African countries.

المقدمة :

مع تفشي فيروس مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) و آخذه في الانتشار ليشمل عدداً أكبر من البلدان ، أثرت جائحة كورونا على ملايين الناس، وعطلت حركة الاقتصاد العالمي فشهدت مؤشرات الأسواق في جميع أنحاء العالم انخفاضات كبيرة في ضوء تراجعات القيم السوقية للكثير من الأسهم حول العالم بنسب تتراوح بين ١٠% و٥٠% خلال الأسابيع الاولى من انتشار المرض في الصين واخذه في اكتساح باقي المعمورة ، وعقب هذه التراجعات التي مست اهم القطاعات الاستراتيجية بين منتجي النفط مما أدى إلى تراجع أسعاره بأكثر من ٢٠% حتى اليوم.

وبالنظر إلى المعطيات الأساسية الراهنة ومنظورات الأسواق المتفق عليها، فقد اتفقت الدول المشاركة بالاجتماع الاستثنائي لمجموعة الاوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة مؤخرا على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، والمحافظة عليه، وبالمصالح المشتركة للدول المنتجة، وبتوفير إمدادات آمنة واقتصادية وذات كفاءة عالية وللمستهلكين، وبعوائد عادلة لرؤوس الأموال المستثمرة من خلال إجراء تخفيضات على إنتاجها الإجمالي من خام النفط بمقدار ١٠.٠ مليون برميل يومياً، بدءاً من ١ ماي ٢٠٢٠، ولمدة تبلغ شهرين تنتهي في ٣٠ جوان ٢٠٢٠. [١]

ومع تصدع الأزمة الصحية لفيروس كوفيد 19 في العالم أثرت مما أدى الى إلحاق ضرر وصدمات بدول كبرى و عصفت بالعرض والطلب لاقتصاداتها ناهيك عن أصحاب المصلحة بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال، والمقرضين والمقترضين،

والموردين والمستخدمين النهائيين . ناهيك عن وقد ازدادت خسائر الأرواح من جراء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بمعدل مثير للقلق بينما المرض آخذ في الانتشار ليشمل عددا أكبر من البلدان. وعليه اشكالية ورقتنا البحثية تتمحور بالاجابة على السؤالين التالين كما يلي :

- فما هي التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 على هذه البلدان ؟ باعتبار الصين تلعب دورا في سلاسل إنتاج مؤسسات أغلب دول العالم ؟
- ما سبب تحول قيادة العالم الى الصين في ظل تحول الولايات المتحدة الى بؤرة وباء كورونا المستجد؟

التداعيات الاقتصادية الاقليمية :

في ظل تداعيات جائحة وباء كورونا و تضاعف الحالات الهائلة لضحايا الوباء الذي أصاب أكثر من ١٨٠٧٩٣٩ حالة مؤكدة من بينهم ١١٢٢٤١ حالة وفاة على مستوى ١٨٥ في ربوع العالم كانت الوم أ قد سجلت اعلى حصيلة منذ بدء انتشار الفيروس حيث أصاب 532339 شخص وقتل أكثر من 12,902ألف حتى الآن، [٢] اصبح من الضروري إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على صحة وسلامة الناس قدر الإمكان . وفي إمكان البلدان أن تقدم المساعدة من خلال إنفاق المزيد لدعم نظمها الصحية، بما ذلك الإنفاق على معدات الوقاية الشخصية، وإجراء الفحوص، واختبارات التشخيص، وإضافة مزيد من الأسرة في المستشفيات. بينما لم يتم التوصل إلى لقاح لوقف انتشار الفيروس بعد، اتخذت البلدان الإجراءات اللازمة للحد من انتشاره، كوضع قيود على السفر، وإغلاق المدارس لفترات مؤقتة ، والحجر الصحي. وهذه الإجراءات توفر وقتاً ثميناً لتجنب الإلقاء بعبء ثقيل على النظم الصحية. خاصة بعد انتقال المرض من الصين وشرق آسيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أثر على كل من :أعمال الشركات، سلاسل الإمداد، مثل ما هو مشار اليه في الشكل رقم 01 أدناه . [٣]

الشكل رقم 01: خارطة المؤشرات الحرجة لآثار كوفيد19:

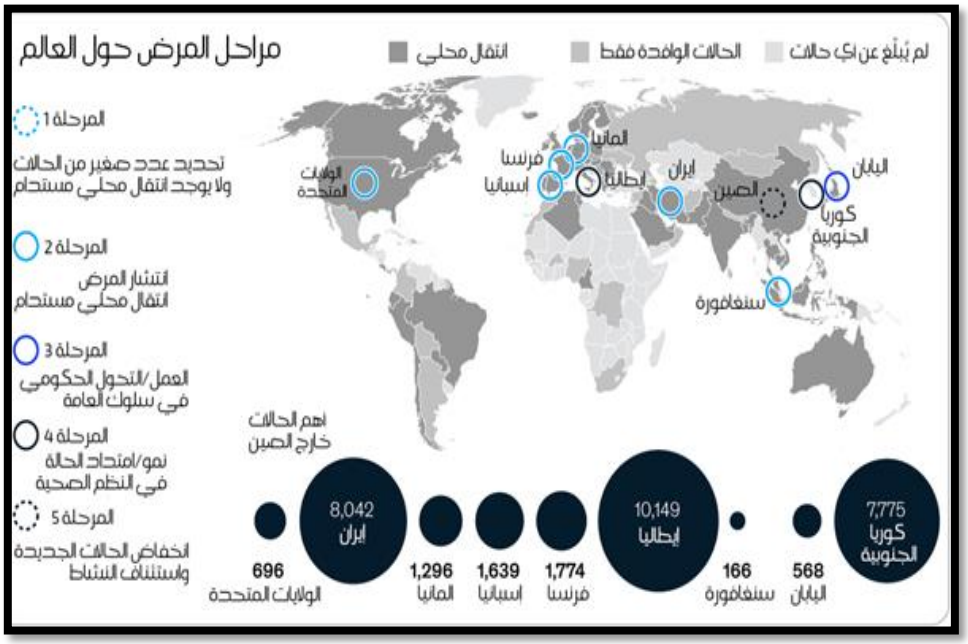

المصدر : McKinsey & Company

حيث أصبح التأثير الاقتصادي واضحا بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي هذا المرض. على سبيل المثال، ففي الصين، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير. وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، يبدو أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة – وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

عليه اتفق علماء الأوبئة عمومًا على أن فيروس كوفيد 19 ينتقل بسهولة من شخص لآخر، وبإمكان الشخص الواحد أن يتسبب بعدوى بمعدل يبلغ ١.٦ و٢.٤ شخص. وبالمقارنة فإن الانفلونزا الموسمية تنتقل بمعدل ١.٢ إلى ١.٤ شخص . حيث يؤثر الفيروس أكثر على كبار السن فمعدل الوفيات بين المرضى الذين يبلغون من العمر ٨٠ عامًا أو أكبر كان سبعة أضعاف المتوسط وثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط للمرضى في عقد السبعينيات.

الشكل رقم 02 : مقارنة كوفيد 19 المستجد مع الأوبئة السابقة

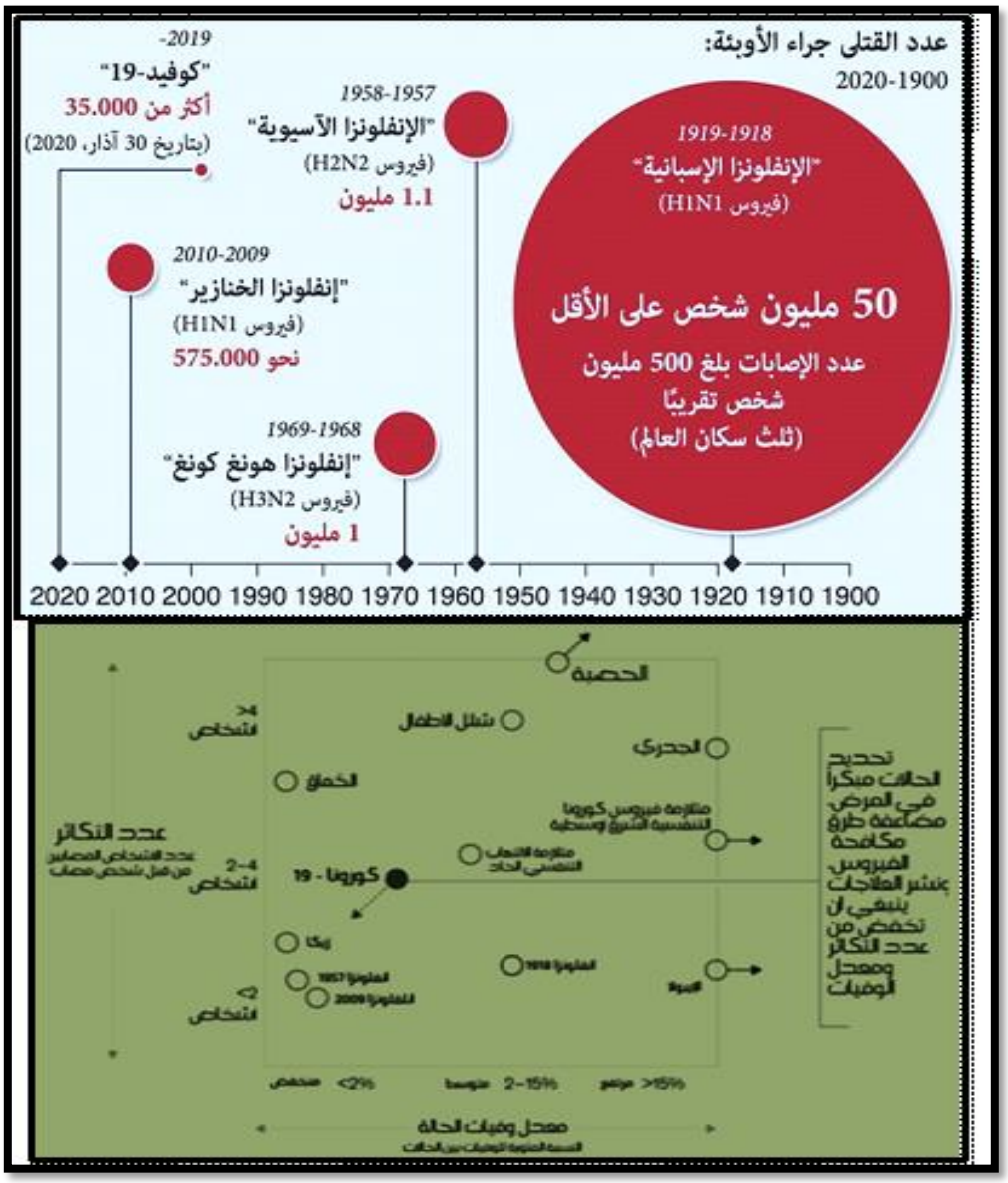

المصدر : BioMcd Central,CDC,Johns Hopkins University, NCBI

كذلك انخفض العرض والطلب في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لإحتواء المرض. وليس لهذا الإنخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة . حيث يمكن بشكل جلي توضيح تأثير الفيروس كوفيد 19 على الأنشطة الصناعية و التحويلية و الخدمات بشكل هائل وضخم على مستوى الصين و تضرر اقتصادها بشكل متطور حيث تراجعت الخدمات بشكل أشد تضررا من أنشطة الصناعة التحويلية التي عانت هي الأخرى بشكل هائل من خلال الشكل أدناه :

الشكل رقم 03 : تأثير كوفيد 19 على اقتصاد الصين :

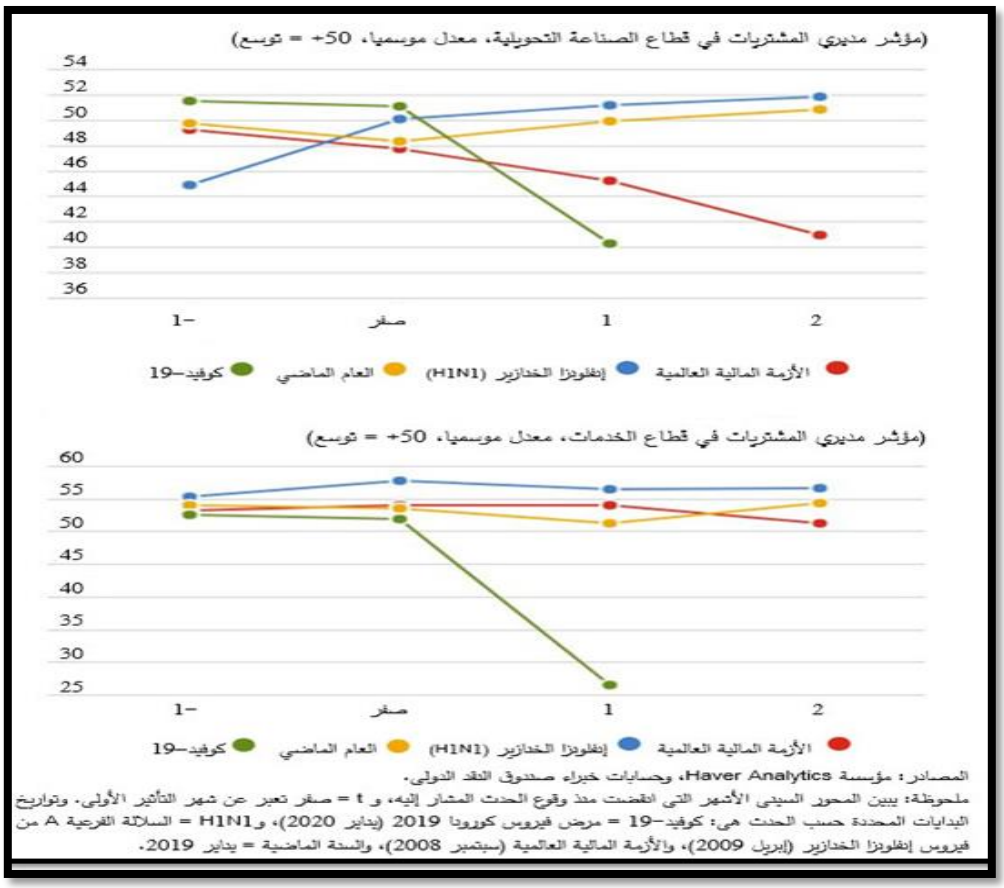

المصادر: مؤسسة Haver Analytics و خبراء صندوق النقد الدولي

صدمات العرض و الطلب :

بعد استفحال المرض على مدينة وهان الصينية قررت السلطات المركزية فرض الحجر الصحي عليها حيث تم غلق مئات المصانع مما أثر على جل القطاعات الاستراتيجية : السياحة والنقل فأدى ذلك الى تراجع أسعار المواد الأولية التي تستوردها الصين بكميات كبيرة، فهبطت أسعار النفط بين منتصف يناير ومطلع فبراير (شباط) بنحو ٢٠ %. ومع تصاعد الأزمة، اكتشف العالم دور الصين كفاعل أساسي لوجستي وصناعي لكثير من المجموعات الدولية، مما أثر على عمليات الإمداد للشركات خاصة الصناعية في العالم. على سبيل الذكر : كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة بألمانيا ،اليابان ،إيطاليا وفرنسا، فشهدت صعوبات في التزود بالقطع والمكونات التي ينتجها عادة شركاء صينيون. مثل تحتم على شركة «رينو» الفرنسية للسيارات إغلاق مصنع مؤقتاً في كوريا الجنوبية، فيما عانت شركة «آبل» العملاقة الأميركية من توقف إنتاج بعض مزوديها.

فأحدثت هذه الظاهرة صدمة العرض بالنظر إلى مكانة الصين في المبادلات التجارية العالمية، مما انجم عن خلل في الشركات وتباطؤ اقتصاد هشّ بالأساس بسبب الحرب التجارية التي باشرتها الولايات المتحدة مع الصين وأوروبا. عليه فان تداعيات الازمة الصحية أثرت على عمل العديد من الشركات المتعددة الجنسيات و البورصات، فادى هذا الى تراجع المؤشرات في أوروبا والولايات المتحدة بأكثر من ١٢ %، وهو ما لم يشهده العالم منذ أزمة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ حين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة انكماش ، حي انعكس انكماش إنتاج الصين بنسبة ٢ % على مجمل انسياب الاقتصاد العالمي، بانخفاض يقدر بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي في التجارة بين الدول.(٤) كون العملاق النائم اكبر مصدر في العالم خاصة على مستوى صناعة الأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات وأجهزة الاتصالات.

بما ان التأثير كان سلبي و حاد على نمو اقتصاد الصين، كونها أكبر اقتصاد في العالم وأكبر بلد مصدر في العالم كما بما يزيد عن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة ٤% إلى ٥% . غير انها شهدت ارتقاء في حصة القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي العالمي على السلع المصنعة من ٩ إلى ٢٥% تقريبا، مع اعتماد قطاعات النسيج والصلب والمعادن وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والكيماويات الدوائية على الشركات الصينية.و قدمت العديد من المساعدات المادية للدول الأخرى بما في ذلك الأقنعة، وأجهزة التنفس والمراوح والأدوية. بعد ان كانت في بداية الازمة تتلقى مساعدات من عدة دول اصبحت مصدرا للمعدات الطبية ومعدات الحماية، لملايين أجهزة التنفس الصناعي ، الأقنعة وآلاف البدل الواقية وأجهزة الاختبار ، ناهيك عن ارسالها عدة فرق

طبية للعديد من الدول على غرار : ايطاليا ،إيران وصربي، الجزائر ، الولايات المتحدة ولجميع الدول الأفريقية. بالمقابل تسجيل القصور الامريكي الذي قيد مخزون بنسبة ١ % فقط من الأقنعة وأجهزة التنفس و ١٠% من أجهزة التهوية اللازمة للتعامل مع الوباء. إن انتشار وباء فيروس كورونا انطوى على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج ، مما أسفر عن صدمات العرض . وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب:

- على جانب العرض، حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءاً من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظراً لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف. ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال ، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي مما قلص من مؤشرات القطاعات الإنتاجية في ألمانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا والصين والولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، انخفض إنتاج السيارات الألمانية بنسبة (١٤) في المئة وتقلص إنتاج الآلات والمعدات المنتجة بنسبة (٤.٤) في المئة. وفي ٢٠١٩ تباطأ الإنتاج في الصين والهند، وسجل ركود في جزء كبير من دول أوروبا بسبب انكماش الطلب العالمي الناجم عن سياسات خفض الأجور والمعاشات التقاعدية التي قلصت الاستهلاك الممول بديون الأسر.

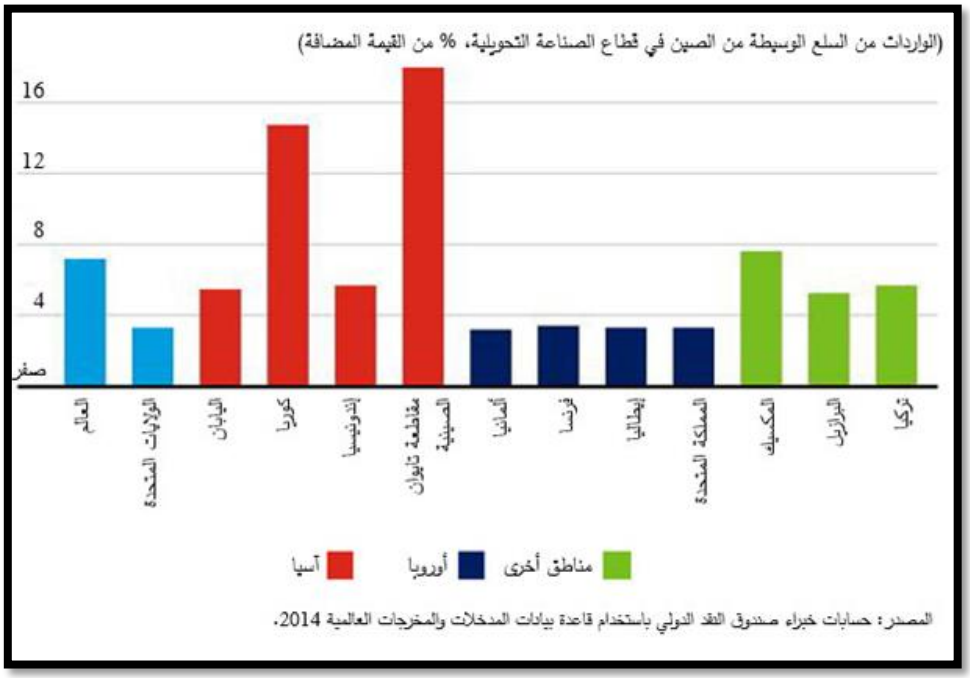

من خلال الشكل يظهر اهمية الصين كمورد رئيسي الى بقية العالم في حلقة سلاسل القيمة العالمية. حيث يميز :

- على جانب الطلب، سوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين. وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة – كما رأينا في إيطاليا مثلا. ومنذ أن بدأ البيع البخس في سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

الآثار و التداعيات المالية:

مع الانتشار الواسع لهذا الوباء على مستوى عدد كبير من البلدان، والروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود، يتوقع ركود وانخفض النمو العالمي في العام ٢٠٢٠ إلى ما بين ١.٥% و٠.٥%. كما خسرت الأسهم والسندات المدرجة في البورصات العالمية أكثر من ١٧ تريليون دولار، من بينها ٧.٢ تريليونات دولار خسائر الأسهم المدرجة في الولايات المتحدة وحدها. فتأثر الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، على مستوى المجتمع الدولي و بغية تجبن وقوع كارثة و ازمة تعطل على كافة الأصعدة ، طالبت العديد من الدول مساعدات من صندوق صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والدول الصديقة مساعدات للحصول على موارد طبية ومؤن استهلاكية ، تسهيلات الإقراض المختلفة لمواجهة حالات الطوارئ لديها حيث كانت الوم أ بالرغم من امكانياتها الضخمة اعلنت عن طلبها حوالي ٥٠ مليار دولار لمواجهة جائحة كورونا . حيث انهارت البورصات، فمثلاً تراجع مؤشر «كاك ٤٠» لأكبر أربعين شركة فرنسية في بورصة باريس بأكثر من ٨ في المائة، الاثنين، في هبوط غير مسبوق منذ ٢٠٠٨. وتبخرت مليارات اليوروات في غضون ساعات.كما وصلت ديون الشركات، وبعضها مشكوك في تحصيله، إلى مستويات قياسية، أبدى البعض مخاوف من أن يتسبب تراجع الأسواق بإضعاف وضع المصارف وصناديق الاستثمار الكبرى.

في هذا الصدد قدم البنك الدولي هو الاخر مساعدات لبعض الدول على غرار بعض الدول الافريقية كالمغرب ، تونس . كما أقر البنك الدولي حزمة تحفيز بقيمة ١٢ مليار دولار للبلدان النامية، من أجل تقوية الأنظمة الصحية. أما صندوق النقد الدولي، فقد ركز استعداده لإقراض البلدان الناشئة والمنخفضة الدخل بقيمة ٥٠ مليار دولار.و شكلت الصدمات انعاكاسا على العلاقات التجارية والمالية الدولية، مما أسهم في هبوط أسعار النفط بشكل كبير خلال بنحو ٣٠% من مستوياتها في بداية السنة ن اضطراب أوضاع السوق، ما يلاحظ من خلال تزايد تطور جائحة كوفيد 19 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام ٢٠٢٠ انخفض من ٢.٥% وفق التقديرات السابقة إلى نحو ٢.٠% بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للصين من نحو ٦% إلى ٤.٧%، و تقلص بدرجة واحدة نمو الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا، بتقلص وصل إلى ٠.٥ نقطة مئوية للاقتصادات الكبيرة الأخرى في العالم.[٥]

أما بالنسبة للجزائر في ظل انخفاض سعر النفط الى تحت حاجز ٣٠ دولاراً للبرميل. باعتبار ان الخزية العمومية تعمتد على صادرات البترول والغاز بنسبة ٩٨ %، بالإضافة إلى اعتمادها على ٥٠% من الجباية البترولية، وتدفع ٧٠ % كرواتب من هذه المداخيل. فمع اتساع

دائرة تأثير الفيروس، ستدخل الجزائر في حالة عجز في الميزانية العامة بلغ ١٥٠٠ مليار دينار، بسبب الحجر الصحي الذي يفرضه الوباء، فضلاً عن الحجر السياسي والاقتصادي الذي فرضه الوضع العام على اقتصادها نهائيا خلال سنة ٢٠٢٠ بإلغاء كافة عمليات التصدير للمواد الاستهلاكية و تعليقها الى غاية مرور هذه الأزمة.

الخاتمة :

سبب التفشي المتسارع لفيروس كورونا في أصقاع الكرة الأرضية بتعطيل الحياة في مدن عديدة وإغلاق الأسواق وتعطيل حركة السفر والإضرار باقتصاد العالم كما أبرز كفاءة حكومات وكشف فشل أخرى. إذ تطورت أزمات الركود الاقتصادي سريعا بعد استفحال أزمة فيروس كورونا المستجد بشكل مفاجئ وضربت بقوة الاقتصاد خلال أقل من شهر حيث تراجع بنسبة ٢٠ % في شهر أبريل من السنة الجارية ، و يتوقع أيضا أن نسبة الانكماش في عام ٢٠٢٠ ستكون ٨ % حسب الخبراء ، غير ان الصين التي كانت بؤرة المرض استطاعت ان تعيد تنشيط الحركة الاقتصادية لخلق وضعًا مزدهرًا اقتصاديًّا، حيث تحول مراكز القوة و السلطة والنفوذ من الغرب إلى الشرق، ويدلل على ذلك باستجابة دول شرقية لمواجهة المرض مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة بشكل أفضل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، كما أن تعاطي الصين مع الوباء كان جيدا بالرغم من تعثرها في البداية عند اكتشافها للفيروس، الامر المعاكس الذي شهد في الولايات المتحدة، بضخ هائل للسيولة في الاقتصاد مما اسفر عن هوة كبيرة في الموازنات المالية .

المصادر و المراجع :

- الاجتماع الوزاري الاستثنائي المنعقد يوم الخميس 09 ابريل 2020 للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة عبر تقنية "ويبينار" لعقد الاجتماعات على شبكة الإنترنت، برئاسة كل من الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة رئيساً ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك رئيساً مشاركاً. الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور ومصر وإندونيسيا والنرويج وترينيداد وتوباجو والمنتدى الدولي للطاقة، بصفة مراقبين.
- BioMcd Central,CDC,Johns Hopkins University, NCBI
- https://coronavirus.jhu.edu/map.html
- https://www.worldometers.info/coronavirus
- مؤسسة Haver Analytics .
- صندوق النقد الدولي .
- تقرير تقني صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".
- مؤسسة ماكنزي مع أوكسفورد إيكونمكس.

الهوامش

[١] الاجتماع الوزاري الاستثنائي المنعقد يوم الخميس 09 ابريل 2020 للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة عبر تقنية "ويبينار" لعقد الاجتماعات على شبكة الإنترنت، برئاسة كل من الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة رئيساً ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك رئيساً مشاركاً. الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور ومصر وإندونيسيا والنرويج وترينيداد وتوباجو والمنتدى الدولي للطاقة، بصفة مراقبين.

[٢] https://coronavirus.jhu.edu/map.html
[٣] https://www.worldometers.info/coronavirus

[٤] تقرير تقني صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"
[٥] شركة ماكنزي مع أوكسفورد إيكونمكس